الأمم المتحدة

A/79/683–S/2024/889

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 40 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
الدورة التاسعة والسبعون

رسالة مؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أسلي **غوفِن**
نائبة الممثل الدائم
القائمة بالأعمال بالنيابة

191224 161224 24-23361 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلة القبارصة اليونانيين وممثل اليونان في المناقشة العامة للّجنة الثالثة بشأن حقوق الإنسان في إطار البند 71 من جدول الأعمال، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المعقودة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وكذلك البيان الذي أدلى به الخبير القبرصي اليوناني في اللجنة الثالثة خلال "الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً"، المعقود في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وهي بيانات شوَّهت مرة أخرى الحقائق المتعلقة بقبرص بشكل سافر. وقد استغل الجانب القبرصي اليوناني غياب الجانب القبرصي التركي في المنابر الدولية من أجل تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن مسؤوليته الوحيدة عن اختلاق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. ولذلك، أجد نفسي مضطرا إلى الرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها.

وما فتئ ممثلو الجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، يضللون المجتمع الدولي بتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "غزو" و "احتلال". والواقع هو أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي تم تماشيا مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد مرور 11 سنة على معاناة القبارصة الأتراك على أيادي ميليشيات الجانب القبرصي اليوناني، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من الجانب القبرصي اليوناني، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة القبارصة الأتراك بالكامل. وبالنظر إلى التجارب السابقة والمعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات الحديثة على الصعيد العالمي، فلا شك في أن نظام الضمان في قبرص أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت في عام 1963، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، وهي فترة اختارت ممثلة القبارصة اليونانيين تجاهلها، وفق ما يناسبهم، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاس، التي يروم هدفها النهائي تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وهذا العنف الواسع النطاق وما تبعه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان اقتضى من مجلس الأمن أن ينشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في البيانات المذكورة شهادة على أن تلك الملاحظات ليست قائمة على الحقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيدا.

وفي السياق نفسه، فخلافاً لما زُعم، تعود مسألة الأشخاص "النازحين" إلى عام 1963، عندما اضطر القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار من ديارهم خوفا على أرواحهم من الهجوم القبرصي اليوناني، الذي دام أحد عشر عاما. وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك، وكذلك القبارصة اليونانيين قد نزحوا أيضا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وما تلاه من

عواقب، فقد سُـوِّيت مسـألة النازحين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسـكان الذي تم التوصـل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عقدت في فيينا عام 1975. وقد نُفِّذ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السـلام في قبرص، والاتفاق وتنفيذه على السـواء مسـجَّلان فعلا في وثائق الأمم المتحدة ذات الصـلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسـطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975).

ومن المفارقات أن ممثلي القبارصـة اليونانيين، الذين يحاولون الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان الفردية والجماعية والحريات الأساسية، يتجاهلون أشدّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجزيرة، المتمثلة تحديدا في العزلة الجائرة واللاإنسـانية المفروضـة على الشـعب القبرصـي التركي بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية. فمظاهر هذه العزلة الشاملة تتراوح بين حرمان القبارصة الأتراك من حقهم في التمثيل على السـاحة الدولية، بما في ذلك في المناسـبات الثقافية والأكاديمية والرياضـية، ومنع وتقييد أسـفارهم إلى الخارج واتصـالاتهم بالعالم الخارجي، وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصـة لأبرز أن هذه العزلة الجائرة المفروضـة على الشـعب القبرصـي التركي هي أهم عنصـر يُسـمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض إمكانيات التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

والادعاء المتعلق بتغيير تركيا "التكوينَ الديمغرافي" للجزيرة لا أسـاس له من الصـحة أيضـاً، وهو نتاجٌ آخر لحملة التضـليل والتشـهير المسـتمرة التي يقوم بها الجانب القبرصـي اليوناني. والإجراء المتعلق باكتسـاب الجنسـية في الجمهورية التركية لشـمال قبرص يتواءم مع المعايير المطبقة على نطاق واسـع في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصـدد، تجدر الإشـارة إلى أن الإدارة القبرصـية اليونانية قد سـمحت بتوطين الآلاف من غير القبارصـة اليونانيين في جنوب قبرص، بما في ذلك من اليونان، وفقا للتشـريعات المحلية الخاصـة بها. ولا بد أيضـا من التشـديد في هذا الصـدد على أن الإدارة القبرصـية اليونانية قد أُخضـعت لتمحيص دقيق من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن "مخطط الجنسية للمستثمرين"، الذي وضعته موضع التنفيذ في عام 2013، والذي يمكن في إطاره أن يُشـترى مقابل اسـتثمار لا يقلُّ عن 2 مليون يورو (2,1 مليون دولار) جواز سفر وإمكانية السفر بدون تأشيرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ويُستغل المخطط المعني الذي يمنح "جوازات سفر ذهبية" كوسيلة لغسل الأموال من خلال شركات خارجية وتوفير ملاذ آمن للهاربين داخل الاتحاد الأوروبي. وبالفعل، كشـفت إحدى المؤسـسـات الإعلامية المرموقة أن سـياسـيين بارزين من القبارصـة اليونانيين، اضـطروا فيما بعد إلى تقديم اسـتقالتهم، قد ضـلعوا أيضـا في مسـاعدة مجرمين مدانين وفي حثِّهم على الحصول على جوازات سفر الاتحاد الأوروبي من خلال المخطط المذكور. وفي هذا الصدد، أصدرت المفوضية الأوروبية بيانا في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 جاء فيه أن المفوضية "تكاد لا تصدق أنها ترى مسـؤولين رفيعي المسـتوى يتاجرون بالمواطنة الأوروبية لتحقيق مكاسـب مالية. وكانت الرئيسـة [أورسولا] فون دير لاين واضحة في كلامها حين قالت إن القيم الأوروبية ليست للبيع. وتقوم المفوضية حاليا بالتحقيق في مدى امتثال المخطط القبرصـي لقانون الاتحاد الأوروبي لاحتمال أن يكون المخطط مشـوبا بإجراءات مخِلَّة". وبالفعل، أعلنت مفوضـية الاتحاد الأوروبي في 20 تشـرين الأول/أكتوبر 2020 أنها ستشرع في "إجراءات بشأن الإخلال" ضد الإدارة القبرصية اليونانية، مؤكدة أن بيع الجنسية "يمس بجوهر جنسية الاتحاد الأوروبي".

وفيما يخص التعليقات بشـأن مسـألة الممتلكات، تجدر الإشـارة إلى أنه خلافا للجانب القبرصـي اليوناني الذي لا يوفر آلية انتصاف فعالة متعلقة بممتلكات القبارصة الأتراك في جنوب قبرص، يقرُّ الجانب

القبرصي التركي بحق الملكية ويحترم هذا الحق بما يشمل حقوق القبارصة اليونانيين الذين تركوا ممتلكاتٍ لهم في شمال قبرص. وبناء عليه، أنشأ الجانب القبرصي التركي آلية انتصاف محلية فعالة، هي لجنة الممتلكات الثابتة، حسب ما سلَّمت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لتسوية مطالبات القبارصة اليونانيين وفقا للقرارات الصادرة عن هذه المحكمة. وحتى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان قد قُدم 841 7 طلبا إلى اللجنة، وبُت في 889 1 منها. ومن ناحية أخرى، فإن القبارصة الأتراك الذين اضطروا إلى ترك ممتلكاتهم في جنوب قبرص لا يزالون غير قادرين على المطالبة بأي نوع من الانتصاف الفعال، بما في ذلك التعويض. واعتدادا بـ "قانون الحراسة" في جنوب قبرص، تمنع الإدارة القبرصية اليونانية فعليا أي وسيلة من وسائل الانتصاف المتعلقة بحقوق الملكية، من قبيل رد الممتلكات إلى القبارصة الأتراك أو مقايضتها أو التعويض عنها.

وللأسف، فإن الإدارة القبرصية اليونانية تسعى إلى استغلال القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص لأغراض الدعاية السياسية بالإشارة إليهم على أنهم "محصورون". وعلاوة على ذلك، يتمتع القبارصة اليونانيون والموارنة الذين اختاروا الإقامة في أراضينا وفقا لاتفاق التبادل الطوعي للسكان لعام 1975 بجميع الحقوق والحريات الممنوحة لمواطني الجمهورية التركية لشمال قبرص، بما في ذلك حرية التنقل والدين والتعبير والتعليم وما إلى ذلك. وأود أيضا أن أؤكد أن مصطلح "محصورون" صاغه أولا الأمين العام آنذاك، يو ثانت، لوصف محنة القبارصة الأتراك بين عامي 1963 و 1974، بعد أن اضطرهم الجانب القبرصي اليوناني إلى العيش في جيوب صغيرة متناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة، تقتصر مساحتها على 3 في المائة من أراضي قبرص.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها ممثلة القبارصة اليونانيين بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيَّجة، يجب ألا نغفل حقيقة أن منطقة ماراش المسيجة أصبحت، على مدى عقود عديدة، رمزا رئيسيا للوضع الراهن في قبرص، وأن من الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن ترك ماراش مغلقة في حالتها الراهنة ليس في مصلحة أحد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منطقة ماراش المسيَّجة هي جزءٌ من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتخضع لولاية حكومتنا وسلطتها دون غيرها. أما الأعمال التي أنجزت في تلك المنطقة، وكذلك الخطوات المزمع اتخاذها في المستقبل، فإنها جميعا تمتثل للقانون الدولي ولا تمس بحقوق الملكية الخاصة. وهي أعمال إنسانية ستعود بفوائد اقتصادية على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، وستتيح مجالا فريدا يمكن فيه للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، فضلا عن غيرهم من الرعايا الأجانب، أن يعملوا معاً من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. وإنشاء هذه العلاقة التعاونية النموذجية سيفضي أيضا إلى بذل جهود للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض الحر وبموافقة الطرفين بشأن الجزيرة.

وفيما يتعلق بالبيانات التي أدلي بها بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، أود أن أؤكد مجددا أن الجانب القبرصي التركي يبذل قصارى جهده بشأن هذه المسألة الإنسانية، التي تؤثر على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، من خلال الإسهام في أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين، حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع بولايتها بنجاح. وعلى الرغم من الموقف الإنساني للجانب القبرصي التركي، فالهدف الوحيد للجانب القبرصي اليوناني، للأسف، هو تسييس هذه القضية الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، عوضا عن المشاركة بشكل إيجابي في أعمال اللجنة.

وبغية دعم عمل اللجنة المعنية بالمفقودين، أنشأ الجانب القبرصي التركي لجنة المحفوظات في عام 2016، التي تتألف من السلطات العسكرية وسلطات الشرطة وخبراء من وزارة الصحة والمحفوظات الوطنية، فضلا عن الوحدات الحكومية الأخرى المعنية، لدراسة المحفوظات ذات الصلة بالمعلومات التي تطلبها اللجنة المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بمكان وجود الأشخاص المفقودين. وفي هذا السياق، أُتيحت إمكانية الوصول إلى مكتب العضو القبرصي التركي بهدف التحقق من الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974. وأنشأ الجانب القبرصي التركي أيضا وحدة تحقيق تحت رئاسة الجمهورية التركية لشمال قبرص لفحص جميع المحفوظات ذات الصلة من أجل جمع المعلومات التي طلبتها اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن الأماكن التي يُحتمل وجود الأشخاص المفقودين فيها، فضلا عن وحدة الأشخاص المفقودين التي تجري تحقيقات جنائية في قضايا المفقودين من القبارصة اليونانيين الذين تم تحديد هويتهم، تحت إشراف مكتب المدعي العام المستقل دستوريا في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، يقوم الجانب القبرصي التركي، عند العثور على أدلة بشأن المدافن المحتملة، بتيسير وصول اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص إلى أي منطقة في جميع أنحاء الجمهورية التركية لشمال قبرص، سواء تطلب الأمر وقف بناء طريق رئيسي أو تيسير الوصول إلى المناطق العسكرية التي تطلب اللجنة المعنية بالمفقودين تفقُّدها وفقا لخطة عملها. وحتى الآن، تم إجراء 99 عملية تنقيب في المناطق العسكرية الواقعة في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتم إجراء ثلاث عمليات تنقيب في المنطقة العازلة بموافقة السلطات العسكرية للجمهورية التركية لشمال قبرص، في حين تم إجراء عمليتي تنقيب فقط في المناطق العسكرية داخل الإدارة القبرصية اليونانية. حيث ستُجرى أعمال الحفر وفقاً لخطط الحفر الخاصة باللجنة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كلا من الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا تواصلان تقديم الدعم المالي للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين.

ولم تصدر عن الجانب القبرصي اليوناني، بحكم انشغاله بنشر المعلومات المضلِّلة عن الجانب القبرصي التركي وتركيا، أي استجابة لنداء اللجنة المعنية بالمفقودين للبحث في ما لديه من تقارير الجيش أو الشرطة والسجلات والتقارير الطبية أو أي وثائق أخرى يمكن أن تتضمن معلومات عن مواقع الدفن المحتملة أو رفات الأشخاص المفقودين. ولم يسفر أي من التحقيقات الجنائية التي أجريت في وفاة المفقودين القبارصة الأتراك عن الكشف عن هوية الجناة أو الملاحقة القضائية لمن تم التعرف عليهم. وعلاوة على ذلك، وحتى هذا اليوم، لم يرد الجانب القبرصي اليوناني بالمثل من حيث تيسير الوصول إلى جميع المناطق العسكرية وإلى محفوظات الشرطة القبرصية اليونانية، التي كانت ضالعة مباشرة في ارتكاب الفظائع الجماعية ضد القبارصة الأتراك، وبخاصة خلال الفترة 1963-1964.

وفيما يخص الادعاءات المتعلقة بالتراث الثقافي والديني في الجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أؤكد أن الجانب القبرصي التركي، رغم موارده الضئيلة، يحمي ويحافظ على التراث الثقافي والديني لجزيرة قبرص، النابع من الثقافات المتنوعة والغنية فضلا عن الحضارات التي عمَّرت الجزيرة على مر التاريخ. وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي التركي لحماية التراث الثقافي والديني في أراضيه، بغض النظر عن أصله، وللمحافظة عليه، ما فتئ يشارك بنشاط في أعمال اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي ويسهم فيها بصورة بناءة؛ وهذا مثال بارز لما يمكن أن ينجزه الجانبان من خلال التعاون لما فيه خير الشعبين.

ومن ناحية أخرى، يغض الممثلون القبارصة اليونانيون الطرف عن الحالة المزرية للتراث الثقافي التركي – الإسلامي في جنوب قبرص. وما فتئت الإدارة القبرصية اليونانية تنتهج، منذ عام 1963، سياسة طمس جميع معالم التراث الإسلامي التركي في قبرص. فخلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام

1974، دمَّر الجانب القبرصي اليوناني المساجد والمزارات وغيرها من الأماكن المقدسة في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وقد كشفت الدراسات الميدانية التي أجراها خبراؤنا والمعلومات التي جُمعت من القبارصة الأتراك الذين زاروا جنوب قبرص أن هناك أكثر من 130 مسجدا في جنوب قبرص، وعدد كبير منها في حالة سيئة جدا. وعلاوة على ذلك، فجميع القطع الثقافية المنقولة التي كانت في هذه المعالم الأثرية، وهي المئات من مخطوطات القرآن الكريم وسجاجيد الصلاة وحوامل المصاحف والقطع المجسِّدة لفن التصوير الإسلامي، قد دُمِّرت أو نُهبت.

وفيما يخص التعليقات التي أدلت بها ممثلة القبارصة اليونانيين بشأن مسألة قبرص، تجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من 60 عاما من التفاوض بشأن نفس الإطار المُستنفَد والمعايير التي عفا عليها الزمن لا تؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن غير المقبول وغير المستدام في الجزيرة، حيث يعامل الجانب القبرصي اليوناني كما لو كان "الحكومة الشرعية للجزيرة بأكملها" ويعامل الجانب القبرصي التركي كما لو كان مجرد "طائفة". ولهذا السبب لم يعد الجانب القبرصي التركي يوافق على اتفاق قائم على أساس "اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين". وكما هو معلوم، فإن الجانب القبرصي اليوناني لا يتشدق في الواقع إلا بهذا الإطار الفاشل، كما يتضح من نهجه المتعنت إزاء عمليات التفاوض السابقة، بما في ذلك خطة عنان في عام 2004 والمؤتمر المعني بقبرص المعقود في كران مونتانا، سويسرا، في عام 2017. وأود أن أكرر مرة أخرى أن دولتنا مستعدة للدخول في مفاوضات رسمية لإقامة علاقة تعاونية منظمة مع الجانب القبرصي اليوناني، بعد الاعتراف بحقوقه المتأصلة في المساواة القائمة على السيادة ومركزه الدولي المتساوي.

وفي ظلِّ هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضلِّلة التي بدرت من ممثلي اليونان والجانب القبرصي اليوناني لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وبالتالي، فبدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها لا تؤدي إلا إلى تهيئة بيئة من عدم الثقة والعداء بين شعبي الجزيرة، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يبذل مزيدا من الجهد من أجل تهيئة مناخ ملائم للتعاون بين الجانبين في قبرص، على نحو ما دعا إليه أيضا تقريركم المؤرخ 5 تموز/يوليه 2024 (S/2024/527).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير الإدارة القبرصية اليونانية أيضا بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص